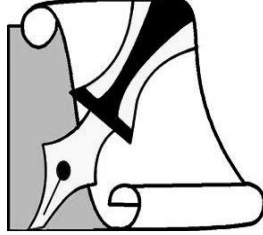




مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في «إسرائيل»



مركز للدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية

## تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

---

### أهداف المركز الرئيسية:

- 1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## إشكالية العلاقة بين محور المقاومة وروسيا والصين

### 1 - مدخل:

تُعَدُّ العلاقة بين روسيا والصين و"محور المقاومة" (الذي تقوده إيران) علاقة معقدة ومتعددة الأوجه، وتتسم بشراكات تكتيكية ومصالح مشتركة؛ ولكنها لا تصل إلى حد التحالف الاستراتيجي المُكتمل الأركان؛ وهي بالتالي علاقة إشكالية، بمعنى أنها تخضع لحسابات براغماتية ومصالح وطنية لكل طرف على حدة. فلا روسيا ولا الصين مُستَعِدَّتان للدخول في حرب من أجل طهران ولا غزة ولا لبنان، ولا لتقديم مظلة دفاعية كاملة لإيران. وفي خلفية هذه الرؤية، شهد النظام الدولي خلال العقدين الأخيرين تحولات بنيوية مُتسارعة، أبرزها تراجع الهيمنة الأميركية المطلقة وصعود قوى دولية مُنافسة، وفي مقدمتها روسيا والصين. وفي هذا السياق، برزت تساؤلات مُتزايدة حول طبيعة العلاقة بين هذه القوى الصاعدة وبين إيران ومحور المقاومة في الشرق الأوسط، لا سيما في ظل تقاطع المواقف في مواجهة السياسات الأميركية العدوانية والتسلطية. غير أن هذا التقاطع، ولأسباب موضوعية، لم يتحوّل إلى تحالف استراتيجي متين وواضح المعالم، ممّا يطرح إشكالية مركزية تحتاج إلى معالجة جادة وعميقة. وتنطلق إشكالية البحث هنا من السؤال الرئيس الآتي: إلى أي مدى تُمثّل العلاقة بين محور المقاومة وروسيا والصين شراكة استراتيجية حقيقية في قضايا الإقليم، وما حدودها البنيوية والسياسية؟

### 2 - بين تقاطع المصالح وحدود التحالف:

يُمثّل محور المقاومة شبكة من الدول والقوى غير الدولية، تتقاطع حول هدف مركزي هو مواجهة الاحتلال الإسرائيلي والهيمنة الأميركية في المنطقة. ويتميز هذا المحور بطابع أيديولوجي- تحرري واضح، واستعداد لتحمل تضحيات بشرية واقتصادية عالية، والنظر إلى الصراع بوصفه صراعاً طويل الأمد ووجودياً. ومن المُسلّم به أن روسيا والصين ليستا جزءاً من محور المقاومة، بل تتعاملان معه "على القطعة" كأداة ضمن توازنات إقليمية ودولية أوسع. وهما تدعمان بقاء إيران كقوة إقليمية، لكن ضمن حدود تمنع الانزلاق إلى مواجهة شاملة مع الغرب. وبتعبير آخر، هما تتعاملان مع المحور على قاعدة براغماتية نفعية مقابل العقيدة الثابتة والراسخة. وعلى هذا الأساس، تُعَدُّ إشكاليات العلاقة بين الطرفين من أكثر القضايا تعقيداً في توازنات الشرق الأوسط

والنظام الدولي عموماً. فمحور المقاومة يعتبر الصراع مع "إسرائيل" والمحور الأميركي كصراع وجودي وكمشروع تحرري/أيديولوجي أساسي. أما روسيا والصين، فترتيانه كصراع مصالح ونفوذ مُتَحَوِّل مع الغرب، لا كصراع عقائدي مبدئي. ويتَّجَم عن ذلك أن القضية الفلسطينية لم ولن تحظى بأولوية مركزية لموسكو ولا لبكين (الاستفادة من الذكاء الاصطناعي بتصرّف).

من جهتها، روسيا تسعى إلى استعادة موقعها كقوة عظمى عبر: منع تمدد حلف الناتو، وتثبيت نفوذها في مناطق الصراع، وإدارة علاقات مُتَوَازنة مع أطراف مُتناقضة، بما فيها "إسرائيل". أما الصين، فتركز على: الاستقرار الدولي اللازم للنمو الاقتصادي، والاهتمام بمبادرة الحزام والطريق، وتجنّب الانخراط العسكري المباشر في النزاعات الإقليمية. وعلاقة الصين مع "إسرائيل" هي علاقة تجارية وتكنولوجية متقدمة. وهذا يؤلّد: استمرار التنسيق المحدود، وتعميق الشراكة مع إيران لوحدها بدون باقي محور المقاومة؛ ويؤدّي كذلك إلى تراجع الدعم الصيني لطهران إذا ارتفعت كلفة المواجهة مع الغرب و"إسرائيل"، وتقدّمه حصراً إذا تحوّل الصراع إلى ساحة النظام العالمي المفتوح. وتعدّ العلاقة الروسية-الصينية مع "إسرائيل" أحد أبرز العوامل البنيوية التي تُفسّر محدودية دعم موسكو وبكين لمحور المقاومة. ف"إسرائيل"، على الرّغم من كونها حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة، قد نجحت ببناء قنوات تعاون مستقلة نسبياً مع كلٍ من روسيا والصين، ما أتاح لها هامش مُناوَرَة مهماً في النظامين الإقليميين والدوليين. وروسيا تُحافظ على علاقات معقّدة ومتعدّدة المستويات مع "إسرائيل"، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- أ - تنسيق عسكري - أمني في أكثر من ساحة، يهدف إلى تجنّب الاحتكاك المباشر بين القوّات الروسية والإسرائيلية، ويمنح "إسرائيل" حرية حركة جوّية نسبية ضدّ أهداف مرتبطة بمحور المقاومة.
- ب - توجد اعتبارات داخلية روسية لهذا السلوك، أبرزها وجود جالية روسية - يهودية كبيرة في "إسرائيل"، وتأثيرها في الحسابات السياسية لموسكو.
- ج - رؤية روسية لـ "إسرائيل" بوصفها قوة إقليمية لا يمكن تجاهلها، ما يدفع موسكو إلى إدارة الصراع تكتيكياً بدّل الانحياز الكامل لطرف دون آخر. وبناءً عليه، فإن روسيا تتعامل مع الصراع العربي-الإسرائيلي بمنطق إدارة التوازن، لا بمنطق الحسم والانتصار لطرف دون آخر، الأمر الذي يتناقض مع الرؤية الوجودية لمحور المقاومة.

أما بالنسبة للتعامل الصيني -الإسرائيلي، فتختلف المُقارَبة الصينية عن الروسية من حيث الأدوات، لكنها تتقاطع معها في النتائج:

أ - علاقات الصين مع "إسرائيل" علاقات اقتصادية وتكنولوجية متقدمة، خاصة في مجالات التكنولوجيا الفائقة، والزراعة، والابتكار.

ب - التعامل المشترك تعامل براغماتي بحث، خاصة لناحية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، حيث تكتفي الصين بخطاب سياسي داعم للحقوق الفلسطينية بدون ترجمة ذلك إلى سياسات عملية ضاغطة على الاحتلال.

ج - حرص صيني على عدم خسارة أيّ طرف في الشرق الأوسط، بما يخدم استراتيجيتها الاقتصادية طويلة الأمد.

د - بنت الصين مع محور المقاومة ما يمكن وصفه بـ «استراتيجية الحياد المُنحاز»: خطاب علني يتحدث عن حلّ الدولتين و«دعم الشعب الفلسطيني»، يُقابله في الممارسة اعتراف مُتكرّر بـ «إسرائيل» كـ «دولة يهودية» واستثمارات واسعة في بنيتها التحتية الاستيطانية، وصولاً إلى شراكات تكنولوجية وعسكرية. وهذا التناقض بين الخطاب والفعل هو جوهر الاستراتيجية الصينية: الحفاظ على صورة «الوسيط العادل» مع ضمان مصالحها الاقتصادية والسياسية مع العدو.

هـ - منذ التسعينيات وحتى اليوم، تتكرّر في الخطاب الرسمي الصيني إشادة بما يُسمّى «الأمة اليهودية العريقة» وربطها بالحضارة الصينية؛ بل واعتبار شخصيات مثل كارل ماركس وأينشتاين بوصفهما من «عُظماء اليهود». وهذا الخطاب يُضفي شرعية تاريخية وأخلاقية على «إسرائيل»، وينزع عنها طابعها الاستعماري. والأخطر من ذلك أنّ بيجينغ تتحدّث عن «مُعاناة اليهود» تاريخياً، وتتجاهل تماماً مُعاناة الفلسطينيين، أو تختزلها في صياغات إنسانية عامة، مثل «الأزمة الإنسانية» أو «العنف المُتبادل». وخلال الإبادة الجماعية في غزة، لم تستخدم الصين قط كلمة «إبادة»، واكتفت بالمُطالبة بـ «تخفيف عنف المُستوطنين». والسفير الصيني لدى تل أبيب لم يتوقّف عن كتابة مقالات في الصحف الإسرائيلية تتحدّث عن «فتح فصل جديد في العلاقات الثنائية»، حتى وهو يشهد بشاعة ووحشية المجازر اليومية في غزة.

و - كثيرون اعتقدوا أنّ الصين قد تقف مع إيران في حال تصاعد اشتباكها مع «إسرائيل». لكن الواقع يؤكّد العكس: فبيجينغ حريصة على تجنّب أيّ مواجهة تُستنزف فيها مع الولايات المتحدة، في حين تُراكم قوّتها الاقتصادية والعسكرية، وليست مُستعدة لخوض حروب «جانبية» في الشرق الأوسط. ولذلك، ستظلّ أقصى

تحركاتها ضمن إطار الوساطات الشكلية وصناعة «الانطباع» بأنها بديل حضاري للغرب. وما تكشفه الوقائع ليس مجرد انحياز صيني لـ «إسرائيل»، بل تورط فعلي في مشروعها الاستيطاني والعدواني. والفرق بين أميركا والصين اليوم ليس في الجوهر، بل في المرحلة: الأولى هي المهيمن القائم حالياً، والثانية تسعى إلى أن تصبح المهيمن في قادم الأيام (الأخبار، 2025/11/13).

ز - مع مطلع الألفية، اتخذت الشراكة الصينية-الإسرائيلية طابعاً جديداً باتجاه اندماج اقتصادي-تكنولوجي واسع، غدّته حاجة الصين إلى الابتكار، وحاجة «إسرائيل» إلى استثمارات عملاقة. فبين 2000 و2017، انخرطت بكين بعمق في منظومة التكنولوجيا الإسرائيلية، فأنشأت مناطق صناعية مشتركة في الطب الحيوي والاتصالات والطاقة المتجددة، وأطلقت مشاريع نوعية، مثل حديقة تشانغتشو للصناعات الطبية وحرّم «التخنيون-غوانغدونغ». وترافقت هذه المشاريع مع تدفق استثمارات صينية إلى الشركات الناشئة الإسرائيلية، من المياه والزراعة الذكية إلى الأمن السيبراني، فيما تحرّك التعاون أيضاً نحو البنية التحتية والطاقة وتحلية المياه والاتصالات المتقدمة (المجلة، 2025/12/13). وهذا التمدد لم يكن نتيجة مصالح ثنائية فحسب، بل أيضاً ثمرة لحظة إقليمية مضطربة. فبعد 11 سبتمبر/أيلول 2001، دفعت الحرب الأميركية على الإرهاب وغزو العراق في 2003 إلى تفكك النظام العربي التقليدي، قبل أن يؤدي اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري عام 2005، ثم ثورات ما عُرف بالربيع العربي في 2011، إلى انهيار ما تبقى من التوازنات الإقليمية. في بيئة يغلب عليها العنف والفوضى، بدت «إسرائيل»، المستقرة نسبياً، وجهة آمنة لتوسع الصين، ما عزز حضورها فيها، فيما تراجع الانتباه العربي (المصدر السابق).

ومع تحوّل دول الخليج إلى المُرَوّد الرئيس لبكين بالنفط، باتت العلاقات الصينية-الإسرائيلية مرهونة بشكل أو بآخر بـ «مزاج» الخليج تجاه «إسرائيل». وهنا تتحدّث الأرقام بوضوح؛ فقد سجّل حجم التجارة بين الصين و«إسرائيل» في عام 2024، نحو 16.276 مليار دولار، بينما بلغ حجم التجارة بين بكين ودول الخليج في العام نفسه حوالي 257 مليار دولار. (المصدر السابق).

ح - منذ طوفان 7 أكتوبر/تشرين الأول، انتهجت الصين مُقَارَبَةً دقيقة إزاء حرب غزة، مُلتَزِمَةً بمبدأ ثابت في سياستها الشرق أوسطية: لا استقرار من دون مُعالَجة جذور القضية الفلسطينية، أي إقامة دولة قابلة للحياة، وتمكين الفلسطينيين من إدارة شؤونهم. لذلك دعت بكين إلى وقف فوري للنار، وإدخال المساعدات الإنسانية، وامتنعت عن إدانة «حماس» أو تبني قرارات أممية اعتبرتها غير مُتوازنة وتضرّ بمصالح الفلسطينيين. هذه

المواقف دفعت العلاقات الصينية-الإسرائيلية إلى حالة جمود غير رسمي استمرت أشهراً، قبل أن يُعيدَ اتصال بين وزير الخارجية الصيني وانغ يي ووزير الحرب الإسرائيلي يسرائيل كاتس، في أكتوبر 2024، فتح قناة تواصل أساسية (المصدر نفسه).

ط - الملف الإيراني في المُعادلة بدا تأثيره محدوداً، ما دامت الصين تتبّع قدراً كبيراً من الحذر في تسليح الجمهورية الإسلامية؛ وهي النقطة التي تُثير حساسية كلٍّ من "إسرائيل" وشركاء الصين الخليجيين. وقد كان لافتاً أن الصين نجحت في عبور حرب الأيام الـ12 بين "إسرائيل" وإيران من دون أن تتكبّد علاقاتها مع طهران أو تل أبيب أيّ ضرر ملموس. وعلى مدى سنوات، حرصت "إسرائيل" على إبراز استقبال شنغهاي وغيرها من المُدن الصينية لآلاف اليهود الهاربين من الاضطهاد النازي خلال الحرب العالمية الثانية، بعد أن أوصدت دول أوروبية كثيرة أبوابها في وجوههم، كركيزة تاريخية تربطها ببكين؛ إلا أن الأخيرة قابلت هذه الرواية بقدر من التحفظ. وفي لمحة رمزية إلى استعداد الصين لتبني مقاربة إيجابية رغم كلّ التعقيدات، أشار السفير الصيني لدى "إسرائيل"، شياو جونتشنغ، خلال فعالية لمجموعة "سيغنال" الإسرائيلية المعنية بالعلاقات الصينية-الإسرائيلية في مايو/أيار الماضي، إلى علاقة بين الشعبين تمتدّ لأكثر من ألف عام، مُستحضراً سيرة الطبيب اليهودي يعقوب روزنفيلد، أحد اللاجئين اليهود إلى الصين، الذي التحق بالقوّات الشيوعية ضدّ الاحتلال الياباني، قبل أن يرتقي إلى ما يُعادل رتبة جنرال، ويصبح أحد المؤسسين الأوائل للقسم الطبيّ في جيش التحرير الشعبي. وفي إشارة أخرى لافتة، تُفاخر شياو بأن الصين ليست أرضاً خصبة لمُعاداة السامية، في الوقت الذي يشهد فيه الغرب، خصوصاً الولايات المتحدة، نمواً غير مسبوق لتلك الظاهرة (مركز الناطور، 2025/12/13).

### 3 - في الدلالات الاستراتيجية للعلاقة:

يُمثّل التقارب بين روسيا والصين ومحور المقاومة تحدياً استراتيجياً كبيراً للولايات المتحدة و"إسرائيل"، ممّا يؤدي إلى إعادة تشكيل ديناميكيات الصراع في الشرق الأوسط وزيادة الاستقطاب العالمي. وتعتبّر كلٌّ من الولايات المتحدة و"إسرائيل" هذا التقارب تهديداً مباشراً لمصالحهما. ويُصنّف المسؤولون الغربيون أحياناً روسيا والصين وإيران (ومعهم كوريا الشمالية) كـ "محور قوى جديد" أو "محور فوضى"، يسعى لتفكيك النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة. وفي المقابل، تستخدم واشنطن أدوات الضغط القصوى، بما في ذلك فرض عقوبات اقتصادية شاملة على روسيا والصين (بسبب علاقاتهما التجارية مع إيران)، بهدف إضعاف هذه الدول وتقليل قدرتها على

دعم محور المقاومة. وتعمل الولايات المتحدة على تعزيز تحالفاتها الخاصة في المنطقة، وأبرزها "اتفاقيات أبراهام" التي تهدف إلى تطبيع العلاقات بين "إسرائيل" والدول العربية لإنشاء جبهة موحدة لمواجهة النفوذ الإيراني - الروسي - الصيني. وتُقدّم واشنطن دعماً عسكرياً واستخباراتياً هائلاً لـ "إسرائيل" لضمان تفوقها العسكري النوعي وقدرتها على ردع التهديدات من إيران وحزب الله وحماس. كما تُدرك "إسرائيل" أن رهانها الأساسي هو على الدعم الأمريكي المطلق، سياسياً وعسكرياً ودبلوماسياً، خاصة في مجلس الأمن لمواجهة الفيتو الروسي - الصيني. ويزداد القلق الإسرائيلي من احتمالية حصول إيران وحلفائها على تكنولوجيا عسكرية روسية أو صينية متقدمة قد تغيّر قواعد اللعبة، مثل أنظمة الدفاع الجويّ أو الصواريخ الدقيقة. وعلى هذا الأساس، تتحوّل النزاعات الإقليمية في الشرق الأوسط بشكل متزايد إلى ساحات صراع بالوكالة بين القوى العظمى، ممّا يُعمّق الانقسامات ويجعل الحلول الدبلوماسية أكثر صعوبة. ويؤدّي الدعم الروسي - الصيني إلى تقويض جهود الولايات المتحدة لعزل إيران، أو فرض حلول للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي تعتبرها الأطراف الأخرى مُنحازة. كما يمنح الدعم الروسي والصيني، حتى لو كان براغماتياً ومحدوداً في بعض الجوانب، محور المقاومة غطاءً سياسياً ودبلوماسياً حيوياً يسمح له بمواصلة الضغط على "إسرائيل" والولايات المتحدة في المنطقة بدون خوف من ردّ فعل دولي مُوحّد.

من ناحية أخرى، تُعدّ العلاقة الروسية-الصينية مع "إسرائيل" أحد أبرز العوامل البنيوية التي تُفسّر محدودية دعم موسكو وبكين لمحور المقاومة. وقد شكّلت حرب غزة الأخيرة اختباراً عملياً وحاسماً لطبيعة العلاقة بين محور المقاومة وروسيا والصين، وكشفت بوضوح حدود هذا التقاطع المصلحي. وفي الدلالات الاستراتيجية للحرب أنها أكّدت أن فلسطين لا تزال قضية أخلاقية-خطابية في السياسة الروسية-الصينية، ولن تصل أبداً إلى مستوى قضية أمن قومي. وأظهرت أنّ أيّ تصعيد تقوده قوى المقاومة لا يُقابل برّة فعل عملية من موسكو وبكين. ورسّخت قناعة داخل محور المقاومة بأن الرهان على دعم حاسم من القوى الدولية الصاعدة هو رهان استثنائي ومحدود الجدوى. وفي المُحصّلة، جاءت حسابات محور المقاومة على الشكل التالي: تعزيز النزعة نحو الاعتماد على القدرات الذاتية بذل المظلات الدولية؛ وإعادة ضبط التوقعات السياسية تجاه روسيا والصين؛ والتعامل مع موسكو وبكين كعامل توازن دولي، لا كحليف في الصراع الإقليمي. وعلى ضوء ما تقدّم، تؤدّي مُعادلة العلاقات هذه إلى النتائج الاستراتيجية التالية:

- فرض الجانبين سقفاً صارماً لأيّ دعم عسكري أو أمني نوعي لمحور المقاومة.



- تحويل الدعم الروسي- الصيني إلى دعم سياسي- خطابي في معظم الأحيان.
- خلق فجوة وخيبات أمل في التوقعات داخل محور المقاومة، خاصة في لحظات التصعيد الكبرى.
- بينما يُشكّل الصراع مع "إسرائيل" أولوية وجودية ومركزية لمحور المقاومة، يُنظر إليه في موسكو وبكين من منطلق براغماتي بوصفه أحد ملقات الشرق الأوسط، لا الملف الحاسم فيها.

#### 4 - مستقبل العلاقة مع إيران:

مع بلوغ العلاقات بين إيران والغرب طريقاً مسدوداً، في أعقاب حرب الـ12 يوماً الإسرائيلية - الأميركية وما تلاها من إعادة فرض العقوبات الأممية على طهران، يعمل كبار مسؤولي الجمهورية الإسلامية على ترسيخ العلاقات مع الصين وروسيا؛ حيث تنظر موسكو وبكين إلى طهران بوصفها ضحية نظام غربي آخذ في التآكل، لا سبباً في الأزمات. ومن منظور الصين، تمثل العقوبات الغربية على طهران استمراراً لـ«سياسة كبح الاكتفاء الذاتي للشعوب المستقلة». ومنذ حرب حزيران وعودة العقوبات الأممية، تبنّت روسيا والصين نهجاً مُزدوجاً: فهما تزيان في إيران ركيزة أساسية للتوازن الاستراتيجي في غرب آسيا؛ لكنهما، في الوقت ذاته، تتعاملان معها وفقاً لحسابات دقيقة تخصّ مصالحهما المتفرّعة وطويلة الأمد؛ فهما ليستا حليفتين مُطلقتين ولا مُراقبتين مُحايدين، بل شريكتان حذرتان، تسعيان إلى إبقاء إيران قوية، من دون الانجرار إلى مواجهة مباشرة مع الغرب. واليوم، وبعد حرب الـ12 يوماً، تمكّنت طهران، رغم العقوبات والضغط، من تثبيت موقعها ضمن المعسكر الشرقي، لا عبر الاتكال المُطلق، بل عبر إدارة ذكية للمصالح المشتركة، في حين تُمثّل سياسة موسكو وبكين تجاهها نموذجاً جديداً من «الشراكة غير التحالفية»، التي تُبنى على المصالح والاستقرار لا على الالتزامات العسكرية. (الأخبار، 2025/11/15)

روسيا تُنسّق مع إيران، في قضايا إقليمية؛ كما أنها لم تُصنّف حماس كجماعة إرهابية، وتُحافظ على قنوات اتصال معها. والصين تُركّز على مصالحها الاقتصادية وصفقات الطاقة مع إيران، وتُحافظ على علاقات معقّدة تشمل نقاط خلاف أحياناً. وموقفها تجاه محور المقاومة أكثر حيادية وحذراً مُقارنَةً بروسيا، وهي تميل إلى الدعوة للحوار وتسوية النزاعات عبر القنوات الدبلوماسية.

وعلى الرّغم من المصالح المشتركة والعداء المشترك للولايات المتحدة، فإنّ روسيا والصين تصّعان مصالحهما الوطنية أولاً. وهما تسعيان إلى نظام عالمي متعدّد الأقطاب وتحدي الهيمنة الأمريكية، وتعتبران إيران وفصائل

المقاومة فاعلاً إقليمياً على هذا الصعيد، قد يُساعد في تحقيق الهدف بشكل غير مباشر. ومع ذلك، فإن لكلٍ منهما أجنداته الخاصة التي قد لا تتوافق دائماً مع استراتيجيات محور المقاومة أو أهدافه المحددة. وباختصار، العلاقة هي مزيج من التعاون البراغماتي والمصالح المتوازنة في تحدّي النفوذ الغربي، لكنها تفتقر إلى التنسيق المُتكامل أو التحالف الرسمي المباشر مع المحور ككل (الجادة، 2025/2/19).

روسيا والصين تتعاملان مع حزب الله وحماس بطريقة براغماتية ومختلفة تماماً عن الموقف الغربي/الأمريكي؛ وروسيا لديها علاقات معقدة مع جميع الفاعلين في الشرق الأوسط، بما في ذلك "إسرائيل" وإيران وفصائل المقاومة. وهي تعتبر حزب الله منظمة سياسية واجتماعية شرعية، ولها تمثيل في البرلمان والحكومة اللبنانية، ولا تُصنّفه كمنظمة إرهابية. وتُحافظ موسكو على قنوات اتصال مفتوحة ومباشرة مع قيادة الحزب. وقد التقت وفوداً من حزب الله بمسؤولين في وزارة الخارجية الروسية لمناقشة الأوضاع الإقليمية واللبنانية. كما تُدين روسيا بشدة أيّ تصعيد إسرائيلي في لبنان وتُحمّل "إسرائيل" المسؤولية الكاملة عن قتل المدنيين أو استهداف قيادات الحزب. كما لا تُصنّف روسيا حماس كمنظمة إرهابية، بل تُحافظ على علاقات دبلوماسية مع جناحها السياسي. وقد استضافت موسكو مراراً وفوداً من حماس وحزب الله لإجراء محادثات بشأن القضية الفلسطينية، مع دعوتها في الوقت ذاته لوقف العنف وإدانة الهجمات التي تستهدف المدنيين من أيّ طرف. وبالنسبة للصين، فتتسم السياسة الصينية بالحياد الظاهري والتركيز على مصالحها الاقتصادية، لكنها تميل إلى دعم لبنان كدولة وتعارض التدخلات الغربية. وهي لا تعتبر حزب الله منظمة إرهابية، بل يُنظر إليه في بعض الأوساط الصينية ك"جهد مشروع من اللبنانيين لحماية بلادهم والحفاظ على سيادتها". وتدعم الصين لبنان بقوة في حماية أمنه وسيادته، وتدين بشدة الهجمات العشوائية ضدّ المدنيين، وهو موقف ينطوي على دعم ضمني لمواجهة "إسرائيل".

وبالنسبة لحماس، تتبّع الصين سياسة عدم تصنيفها كمنظمة إرهابية، بل كجزء من رؤيتها للحفاظ على موقف متوازن في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وتجنّب استعداد أيّ طرف. وباختصار، تتعامل روسيا والصين مع فصائل المقاومة ككيانات سياسية فاعلة في المنطقة لهما مصالح معها، وتستغلّان علاقتهما بها لموازنة النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط (الاستفادة من الذكاء الاصطناعي، بتصرف).

## 5 - عقدة التسليح والأسلحة:

لا توجد صفقات أسلحة مباشرة وعلنية بين روسيا أو الصين وحزب الله أو حماس، بل يتم الأمر عبر قنوات غير مباشرة. أما إيران، فروسيا بالنسبة لها هي المورد الرئيس للأسلحة والذخائر، ثم تقوم إيران بدورها بنقل

التكنولوجيا والأسلحة إلى وكلائها في المنطقة، بما في ذلك حزب الله. وتُحافظ روسيا على علاقات جيّدة مع "إسرائيل". أما الصين، فقد تجنّبت الانخراط العسكري المباشر في الشرق الأوسط بشكل عام؛ ودعمها هو في الغالب دبلوماسي وسياسي في المحافل الدولية من خلال التصويت لصالح القرارات المتعلقة بفلسطين. ويُعدّ التعاون الاقتصادي أكثر وضوحاً، ولكنّه يُركّز على العلاقات الثنائية، حيث تُوسّع روسيا شراكاتها الاقتصادية مع لبنان وإيران كجزء من استراتيجيتها لتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط. والصين أدت دوراً رئيساً في التخفيف من تأثير العقوبات الأمريكية على إيران من خلال الصفقات النفطية والاستثمارات الضخمة، مثل اتفاقية التعاون الشامل لمدة 25 عاماً، والتي تشمل استثمارات بمليارات الدولارات في قطاعات الطاقة والبنية التحتية. وتدعم الصين الاستثمارات في لبنان. ورحب حزب الله بهذه الدعوات، مُعتبراً بكين شريكاً موثقاً لا يتدخل في الشؤون الداخلية (المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة، 2021/12/13).

يُعدّ مجال التسلّح العسكري والأمني، واحداً من أهمّ مجالات التعاون بين طهران وموسكو، والذي تحوّل بالمناسبة إلى أكثر المجالات إثارة للجدل. إذ برغم توقيع «المعاهدة الشاملة الاستراتيجية»، لا يزال هناك نوع من «عدم التوازن» في سرعة استجابة الطرفين، لا سيّما في مجال مبيعات السلاح. ففي حين أقدمت إيران على تلبية احتياجات روسيا، وزوّدتها بمسيرات متقدّمة ساعدتها كثيراً في الحرب الأوكرانية، إلّا أنّ موسكو لا تزال تخطو «بتحفّظ استراتيجي» في مجال تسليم الأسلحة «التي تُغيّر قواعد اللعبة» لإيران، بما فيها مُقاتلات «سوخوي-35» ومنظومة الدفاع الجوي «إس-400». ويرى محلّلون أنّ روسيا، وعلى خلفيّة علاقاتها مع الدول العربية في الخليج، وحتى مع "إسرائيل"، وكذلك حاجة جبهتها الداخلية المُلحّة إلى تلك الأسلحة، تقوم بتسليم أسرابها ببطء شديد؛ وهو ما ولّد نقاط سوء تفاهم خفيّة بين البلدين. لكن بمَعزِلٍ عن الأسلحة، فإنّ قسماً مهماً من التعاون كان مُتعلّقاً بالقطاعات «غير المَرئيّة» لكن الحيويّة، بما في ذلك الحرب الإلكترونيّة، وتبادل المعلومات الأمنيّة حول التهديدات المشتركة في القوقاز وآسيا الوسطى، والتعاون الفضائي؛ ذلك أن إطلاق الأقمار الاصطناعية الاستشراعية الإيرانية بواسطة أجهزة إطلاق «سويوز» الروسية، وإقامة المناورات البحرية الهجينة في شمال المحيط الهندي (بمشاركة الصين)، تُظهر أنّ الطرفين يُركّزان على تعزيز الردع المشترك. ورغم أنّ روسيا تتصرّف بحذر في مجال تسليم المُقاتلات، لكنها تُبدي تعاوناً أوسع مُقارنَةً بالماضي في مجال نقل الخبرة الفنيّة لتقوية الرادارات الإيرانية والتصديّ للنفوذ السببراني.

وبالنسبة إلى العلاقات السياسية بين طهران وموسكو، فهي بلغت، بفعل «معاهدة الشراكة الاستراتيجية»، مستوى من التعاون يُعْتَبَره الطرفان نموذجاً لمواجهة الهيمنة الأميركية. وفي هذا السياق، اعتبرت إيران وروسيا العقوبات الغربية «إرهاباً اقتصادياً»، ووضعتا، عبر تشكيل لجان حقوقية وسياسية مشتركة، آليات لتحديد العقوبات الثانوية. فمن جهتها، تدعم روسيا في الأوساط الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة ومجموعة «بريكس»، المواقف الإيرانية في مواجهة الضغوط الغربية المتعلقة بحقوق الإنسان والأخرى السياسية، فيما تعترف إيران، في المقابل، بالرواية الروسية في شأن تطورات شرق أوروبا وتوسّع «النااتو» (الأخبار، 2025/12/19).

لقد زوّدت روسيا إيران بأنظمة دفاع جويّ بعيدة المدى من طراز "إس-300" (التي دمّرتها إسرائيل في نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر)، وبدأت بتزويدها بطائرات مُقاتلة من طراز "سوخوي سو-35"، وتُطلق أقماراً صناعية إيرانية. ومن المُحتمل أن تُشارك التقنيات العسكرية المتقدّمة مع إيران، بما في ذلك التكنولوجيا النووية. ومنذ عام 2015، شاركت روسيا بنشاط في الحرب الأهلية في سوريا إلى جانب نظام الأسد وإيران وحزب الله. ومعظم الأسلحة التي استولى عليها الجيش الإسرائيلي مؤخراً من "حزب الله" في لبنان هي روسيّة الصنع؛ وهو الأمر نفسه فيما يتعلّق ببطاريات صواريخ "سام" التابعة لـ "حزب الله" التي دُمّرت في سوريا ولبنان، وترسانة الأسلحة السورية التي دمّرتها "إسرائيل" بعد سقوط بشار الأسد.

ووفقاً لبعض التقارير، زوّدت روسيا، بوساطة إيرانية، الحوثيين أيضاً ببيانات استهداف لشنّ هجمات على الشحن في البحر الأحمر؛ وحتى أنها فكّرت في تزويدهم بصواريخ "ياخونت" و"باستيون" الفرط صوتيّة المضادة للسفن، بينما عمل مُستشارون عسكريون من "المديرية العامة لهيئة الأركان العامة للقوّات المسلّحة للاتحاد الروسي" في اليمن لعدّة أشهر، لمُساعدة الحوثيين في تعطيل الأصول البحرية الأمريكية واستنزاف مخزون الولايات المتحدة من الصواريخ الاعتراضية. وقد أُطلقت صواريخ "C-802" المضادة للسفن، المُصمّمة في الصين، والتي تمّ تصنيعها في إيران، من قِبَل "حزب الله" في عام 2006 والحوثيين في عام 2016، على سُننٍ إسرائيلية وأمريكية وإماراتية. وتضمّنت "اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة" بين الصين وإيران لعام 2021 التعاون في القضايا العسكرية والأمنية والاستخباراتية والفضاء الإلكتروني، بينما تقوم القوّات البحرية للبلدين، إلى جانب روسيا، بإجراء تدريبات دورية قبالة سواحل إيران. وقامت كوريا الشمالية بتصدير صواريخ باليستية وتقنيات حفر الأنفاق إلى الشرق الأوسط، والتي لقيت ترحيباً كبيراً من إيران وشركائها في المحور، بالإضافة إلى التكنولوجيا النووية، مثل مفاعل إنتاج البلوتونيوم الذي دمّرت "إسرائيل" في سوريا عام 2007 (مركز الحضارة للدراسات والبحوث).

## 6 - الخاتمة:

إنّ العلاقة بين محور المقاومة وروسيا والصين هي علاقة مصلحة محكومة بسقوف واضحة، وليست تحالفًا استراتيجيًا. ويُشكّل سوء تقدير هذه الحقيقة، في بعض الأحيان، أحد أبرز مصادر الإرباك الاستراتيجي داخل محور المقاومة. وطبيعة العلاقة المُركّبة بين الفريقين تقوم على تقاطع المصالح لا على تحالف استراتيجي مُكتمل الأركان. وهذه العلاقة تحكمها البراغماتية الروسية-الصينية مقابل الطابع العقائدي-التحرري لمحور المقاومة (الجزيرة نت، 2025/9/24). وتتعامل روسيا والصين مع المحور بمنطق: الصفقات والتوازنات، والمُقايضة، بينما يتعامل محور المقاومة بمنطق: الصراع طويل الأمد، وتحمل الكلفة العالية والثبات العقائدي. والنتيجة هي أنه لا روسيا ولا الصين مُستعدتان للدخول في أيّ حرب من أجل غزة أو لبنان، ولا لتقديم مظلة دفاعية كاملة لإيران. والدعم غالبًا يكون: سياسياً (خطاب دعم محدود - وفيتو محدود)، واقتصادياً جزئياً، وتقنياً غير حاسم. وهذا يعني أن الإشكالية بنيوية، وتتخلّص في مُعادلة واحدة: محور المقاومة يحتاج لحلفاء وجودين، بينما روسيا والصين يُقدّمان شركاء مصلحيين. وأيّ سوء تقدير لهذه الحقيقة يُشكّل، في بعض الأحيان، أحد أبرز مصادر الإرباك الاستراتيجي داخل محور المقاومة (ويكيبيديا).